

التكريس التشريعي للصيرفة الإلكترونية في الجزائر وانعكاساتها على أداء المؤسسات المالية والطبقة العمالية

The legislative institutionalization of electronic banking in Algeria and its repercussions on the performance of financial institutions as well as on the broader public

الدكتور بن عيسى الأمين

أستاذ محاضر مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة

جامعة الجزائر 1 كلية الحقوق

e.benaissa@univ-alger.dz

تاريخ النشر: 2026/01/30

تاريخ القبول: 2025/11/22

تاريخ الاستلام: 2025/08/08

الملخص: إن من بين الآليات المستحدثة التي أصبحت تفعل على مستوى المؤسسات المالية والبنوك هي الصيرفة الإلكترونية، والتي ستكون محل دراسة ضمن ورقتنا البحثية، حيث سيتم التطرق لمفهوم الصيرفة الإلكترونية وأهم الوسائل التي تركز بواسطتها، وكذا التطرق لقنوات الصيرفة الإلكترونية وتأثيرها على أداء المؤسسات المالية والعمال سواء منهم المتعاملين مع المؤسسات البنكية أو العمال المستخدمين فيها، ومن ثم التعرّيج للتأسيس التشريعي للصيرفة الإلكترونية مع التطرق لواقعها في الجزائر وتشخيص أهم المعوقات التي تحول دون التكريس الفعلي لها مقارنة بنظرائها في الدول الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة. الإلكترونية. التشريع. الجزائري. المؤسسات. حقوق. العمال.

Abstract:

One of the more recent mechanisms that have been embraced to reduce bureaucratic inefficiencies—and which are being applied in banks and financial institutions—is electronic banking. This is the topic that this study will tackle in detail, explaining the concept of electronic banking, its principal enabling tools, and the various channels through which it is applied. Furthermore, this research will examine its advantages and drawbacks, its legal foundation, and establish the position of electronic banking in Algeria. Finally, it will identify the primary obstacles which confront its successful implementation in comparison to its implementation in other countries.

Keywords: Banking; Electronic; Legislation; Algerian; Institutions; Rights; Workers.

بن عيسى الأمين، البريد الإلكتروني: e.benaissa@univ-alger.dz

مقدمة

إن آلية الصيرفة الإلكترونية قد تم تكريسها في الجزائر بموجب عدة نصوص قانونية وذلك لغرض تعميمها على مستوى مختلف المؤسسات المالية، إلا أن المشرع الجزائري وهو في سياق تنظيم الصيرفة الإلكترونية قد اتبع أسلوبا تدريجيا وذلك حتى يتسنى للمؤسسات المالية تجسيده على أرض الواقع وكذلك لتعميم استعمالها التدريجي بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسات المالية.

إن إشكالية ورقتنا البحثية تكون كالآتي: ما ماهية الصيرفة الإلكترونية ؟ وما هي حدود تكريسها في الجزائر على المستويين التشريعي والمؤسساتي ؟

وقبل التعرف والإحاطة بالجانب القانوني للصيرفة الإلكترونية وواقعها في الجزائر فإن ورقتنا البحثية تستهدف تسليط الضوء على مفهوم الصيرفة الإلكترونية وأهم الوسائل التي تركز بواسطتها، وكذا التطرق لقنواتها وتأثيرها على أداء المؤسسات المالية والطبقة العاملة، ومن ثم التعرّيج للتأسيس التشريعي للصيرفة الإلكترونية مع التطرق لواقعها في الجزائر وتشخيص أهم المعوقات التي تحول دون التكريس الفعلي لها مقارنة بنظرائها في الدول الأخرى.

وتكمن أهمية الدراسة في كون الجانب المالي في الدولة من أهم المجالات التي تساعد في تجسيد سياساتها في مختلف المجالات، فترقية الخدمات المالية يساعد في تحسين قطاع السياحة واستقطاب الإستثمار بالإضافة إلى أهداف أخرى ذات صلة بكافة قطاعات الدولة، لذلك فقد عمدت مختلف الدول ومن بينها الجزائر على استحداث مؤسسات مالية تساهم في تقديم و ترقية الخدمات والنشاطات المالية، فنجد أن الدول تعمل على النهوض بها و بذل كل الجهود التي تمكن من تحسين خدماتها، و بطبيعة الحال فإن الهدف من وراء ذلك يكون ربحيا بالدرجة الأولى طالما أنها مؤسسة تجارية.

وللإحاطة بكل تفاصيل ورقتنا البحثية فقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي الذي مكنا من التطرق لماهية الصيرفة الإلكترونية وكذا التطرق لمختلف النصوص القانونية، كما تم الإعتماد على المنهج المقارن الذي مكنا من إجراء بعض المقاربات بين مختلف الآليات ذات الصلة بالصيرفة الإلكترونية و المعتمدة في دول أخرى، كما تم الإعتماد على المنهج التحليلي الذي مكنا من تحليل بعض النصوص القانونية المكرسة للصيرفة الإلكترونية في الجزائر وكذا مكنا من استخلاص مزايا ومحاسن الصيرفة الإلكترونية وكذا تشخيص المعوقات التي تحول دون التكريس الميداني للصيرفة الإلكترونية على مستوى المؤسسات المالية.

وقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تعرضنا فيه لمفهوم الصيرفة الإلكترونية ووسائلها، أما المبحث الثاني فتعرضنا فيه لقنوات الصيرفة الإلكترونية و أهم إيجابياتها و سلبياتها، وأما المبحث الثالث فتطرقنا فيه للتكريس التشريعي للصيرفة الإلكترونية في الجزائر وواقعها على مستوى المؤسسات المالية.

المبحث الأول: مفهوم الصيرفة الإلكترونية ووسائلها

نتطرق في المطلب الأول لمفهوم الصيرفة الإلكترونية، أما في المطلب الثاني فنتناول أهم الوسائل التي تعتمد عليها الصيرفة الإلكترونية.

المطلب الأول: مفهوم الصيرفة الإلكترونية

تعرف الصيرفة الإلكترونية بأنها عبارة عن مصارف تتكفل بتقديم خدمات مصرفية سواء تقليدية أو مبتكرة التي يطلبها المتعامل مع المصرف، وذلك باستعمال شبكة الأنترنت طيلة 24 ساعة وطيلة الأسبوع باستعمال جهاز شخصي¹. أو أداة إلكترونية محددة لذلك الغرض.

كما تعرف الصيرفة الإلكترونية بأنها إجراء العمليات المصرفية بوسائل إلكترونية سواء للسحب أو للدفع أو للإئتمان أو التحويل أو التعامل في الأوراق المالية، وهي تشمل المعاملات المالية بين المؤسسات المالية والأفراد والشركات التجارية الخاصة والعامة².

ويرى الدارسون أن ظهور الصيرفة الإلكترونية قد خضع لتطورات مهمة حيث تجسد ذلك في ست مراحل أولها مرحلة دخول التكنولوجيا إلى أعمال المصارف، و ثانياها مرحلة تعميم الوعي بالتكنولوجيا أي تعميمها على كافة العاملين بالمصارف و إجراء التكوينات بشأنها لغرض تحقيق الكفاءة، وثالث هذه المراحل هي مرحلة دخول الإتصالات و التوفير الفوري لخدمات العملاء، والمرحلة الرابعة هي مرحلة السيطرة على التكاليف و ذلك لأن توفير الصيرفة الإلكترونية للعملاء قد كلفها أموالا باهظة، و المرحلة الخامسة هي

¹ رشيد بوعافية، الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري -الأفاق والتحديات-، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2004-2005، ص 68.

² بركان أمينة، الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2013-2014، ص 339.

مرحلة إعتبار التكنولوجيا أصلا كباقي أصول المصرف حيث تحققت هذه الأخيرة بعد تعميم التكنولوجيا في المصارف، وآخر مرحلة هي إعتبار التكنولوجيا عملا ضمن أعمال المصرف¹.

المطلب الثاني: وسائل الصيرفة الالكترونية

نقصد بخدمات الصيرفة الإلكترونية مجمل الوسائل والوسائط التي تضعها المصارف بين أيدي المتعاملين معها لغرض الإستفادة ومزاولة الخدمات المصرفية، ويمكن إيجاز هذه الخدمات المصرفية الإلكترونية فيما يلي:

أولاً: البطاقات الائتمانية المصرفية

ظهرت لأول مرة سنة 1914 ومن مواصفاتها أنها تصنع من المعدن أو البلاستيك ويحفر عليها الرقم و إسم حاملها و تاريخ إصدارها و تسمية الجهة التي أصدرتها وشعارها، مع احتوائها على شريط على شكل شريحة يحوي بعض المعلومات².

وتنقسم البطاقة الائتمانية المصرفية إلى قسمين، الأول يطلق عليه البطاقة الائتمانية غير القرضية وهي التي تصدرها البنوك التجارية و المؤسسات المالية لتمكين حاملها من تحويل مبالغ من حسابه لدى البنك إلى حساب المستفيد مهما كانت طبيعته سواء دائرة حكومية أو مؤسسة تجارية... إلخ، والشرط الوحيد هو أن يكون مشارك في برنامج تحويل الأموال الإلكتروني بالنسبة للبنك الذي يتعامل معه المستفيد -الزبون لدى البنك- وهذا النوع من العمليات يعتبر وسيلة للدفع الفوري و ليس الدفع الآجل³.

وأما بالنسبة لبطاقة الإئتمان القرضية فهي تعتبر وسيلة إئتمانية تسمح لحاملها بالشراء الآجل و ليس الفوري، ولها شكلين الأول يطلق عليه بطاقة إئتمان متجددة وفيها يمنح المصرف للزبون إئتماناً يمكنه من السداد لمدة طويلة، وفي حال ما إذا تجاوزت استخدامات الزبون المبلغ الموجود في الرصيد فإن ما زاد عن ذلك يعتبر قرضاً من البنك للزبون، وأما الشكل الثاني لبطاقة الإئتمان القرضية فيطلق عليه بطاقة ائتمان غير متجددة، وهي لا تمنح للزبون الآجال الطويلة وإنما تسمح بالسداد لمدة زمنية معينة متفق عليها

¹ أديب قاسم شندي، الصيرفة الإلكترونية أنماطها وخيارات القبول والرفض، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 27 سنة 2011، ص 4-5.

² أديب قاسم شندي، المرجع السابق، ص 15.

³ أديب قاسم شندي، نفس المرجع، ص 10.

مسبقا بين المصرف والزيون، وعادة لا تتجاوز هذه المدة شهر واحد، ولذلك يطلق عليها بطاقات الصرف الشهري¹.

ثانيا: البطاقات الذكية

وهي التي يحفظ في ذاكرتها مبلغ معين ويتم استعمال هذه البطاقة للوفاء بالالتزامات وكذا التعامل مع الهيئات أو النقاط التي تتعامل بهذه البطاقة، بحيث يتم أليا خصم المبلغ المؤدى حتى يستنفذ كل الرصيد المتوفر فيها، وبطبيعة الحال فإن تغذية هذه البطاقة يتم من طرف العميل لدى البنك الذي يسلم له هذه البطاقة².

ثالثا: النقود الإلكترونية

تعرف النقود الإلكترونية بأنها قيم نقدية يتم تخزينها في وسيلة إلكترونية وتكون موضوعة بشكل مسبق وهي غير مرتبطة بحساب بنكي وهي تستعمل للدفع لأغراض متعددة، ومن خلال هذا التعريف يتضح أنّ النقد الإلكتروني هو بعيد كل البعد عن الطرق التقليدية لتبادل النقود كالمصارف والشيكات المصرفية والعملات الورقية والمعدنية، لأنه يخزن على وسيلة إلكترونية ويتم تداوله إلكترونيا في تسوية المعاملات المالية والتجارية كما لو أنه نقد تقليدي³.

رابعا: الصكوك الإلكترونية

الصك الإلكتروني هو الوسيلة التي تحل محل الصك الورقي التقليدي أي الذي يتم التعامل به بصفة يدوية تقليدية، وهذا الصك الإلكتروني هو عبارة عن رسالة إلكترونية يرسلها مصدر الصك إلى

¹ للتفصيل أكثر ينظر أديب قاسم شندي، نفس المرجع، ص 10.

² عبد الغني ربوح، نور الدين غردة، تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية - الواقع والآفاق - مداخلة ملقاة بمناسبة المؤتمر الدولي العلمي الموسوم بإصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علم التسيير، ص 7.

³ عائشة بوثلجة، مطبوعة بيداغوجية بعنوان الصيرفة الإلكترونية، موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، ص 47.

متلقي الصك أي حامله وهو بمثابة حجة ودليل على صرفه، وتقوم فكرة الصك الإلكتروني على ضرورة وجود وسيط إلكتروني الذي في غالب الأحيان ما يكون البنك¹.

المبحث الثاني: قنوات الصيرفة الإلكترونية وتأثيرها على أداء المؤسسات المالية والطبقة العاملة
نتناول في المطلب الأول مختلف قنوات الصيرفة الإلكترونية، أمّا في المطلب الثاني فنتناول تأثيرها على أداء المؤسسات المالية والطبقة العاملة.

المطلب الأول: قنوات الصيرفة الإلكترونية

هناك عدّة قنوات يتم من خلالها تقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية نذكرها فيما يلي:

أولاً: الصرف الآلي

بواسطة هذه الآلة يتم خدمة أي زبون، وذلك عن طريق شبكة من الاتصالات التي تربط كل فروع المصرف الواحد أو عدة مصارف بهذه الآلة²، بحيث يقوم العميل باستعمال بطاقته وسحب مبلغ من المال دون حاجة للرجوع إلى الوكالة البنكية وهو يعمل لمدة 24/24³.
ولا تقتصر الخدمة على سحب الأموال بل أصبح بالإمكان استعمال الصراف لكي يقوم بتسوية الفواتير لصالح المؤسسات التي تقدم الخدمات⁴.

ثانياً: الصيرفة عبر الهاتف

تتم هذه الخدمة عن طريق اتصال هاتفي بين العميل وموظف البنك على خط موحد بين جميع الزبائن، حيث يتم توحيد كل فروع المصرف الواحد لكي يتمكن موظف البنك المنوط به تأدية الخدمة

¹ علي محبوب، علي سنوسي، واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية مصرف السلام الجزائر أنموذجا، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 2، سنة 2020، ص 18.

² رشيد بوعافية، المرجع السابق، ص 70-71.

³ مزريق عاشور، معموري صورية، عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية في الجزائر، مداخلة ملقاة بمناسبة الملتقى الوطني، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، ص 6.

⁴ رشيد بوعافية، المرجع السابق، ص 71.

الهاتفية من الوصول إلى كل المعلومات الخاصة بالعمل مباشرة من أي فرع يكون فيه ليتأكد من هوية العميل بعد توجيه مجموعة من الأسئلة¹.

ثالثا: الصيرفة عبر التلفزيون

نظرا للدور الذي يلعبه التلفزيون باعتباره وسيلة إعلام ناجحة، فقد تهافتت المؤسسات المالية لاستغلال ذلك للتعريف بخدماتها عبر الصورة حيث أصبح يطلق عليه بالتلفزيون التخطي².

رابعا: شركة سويفت للتحويل الآلي للمدفوعات SWIFT

في الوقت الحاضر أصبحت التحويلات النقدية الدولية، إذا كانت تتم بالطابع المستعجل، تتم عن طريق شبكة "سويفت" والتي ظهرت سنة 1977 وباشرت عملها بين 239 مصرف من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ويوجد مقرها في بروكسل وهي لا تهدف إلى الربح وإنما لتسهيل التعامل المالي فيما بين أعضائها وتحقيق السرعة المطلوبة في التحويلات النقدية الدولية³.

خامسا: بنوك الأنترنت

وتعد أهم قناة في مجال القيام بالخدمات المصرفية الإلكترونية ولها قسمين، الأول يتم عن طريق ربط البنوك لحواسيبها بالشبكة الدولية بحيث يمكن للعميل متى يشاء الدخول إلى حسابه عبر هذه الشبكة والاستفادة من الخدمة المصرفية، أما القسم الثاني فهو متعلق بالتجارة الإلكترونية التي تتم كذلك عبر الإنترنت بين البائع والمشتري ويتدخل فيها كل من بنكي المتعاملين لإتمام إجراءات البيع المتعلقة بتسديد الثمن⁴.

المطلب الثاني: تأثير الصيرفة الإلكترونية على أداء المؤسسات المالية والطبقة العاملة

إن الصيرفة الإلكترونية باعتبارها إحدى الآليات التي تعتمد عليها البنوك لتقديم خدماتها لها انعكاسات جد مهمة على جودة أداء المؤسسات المالية من جهة، كما لها تأثير مهم على الطبقة العاملة سواء بالنسبة

¹ بوعافية رشيد، زويتة محمد صالح، الصيرفة الإلكترونية - الواقع والتحديات - مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 3، ماي 2011، ص 146.

² بركان أمينة، المرجع السابق، ص 356.

³ بركان أمينة، نفس المرجع، ص 357.

⁴ أديب قاسم شندي، المرجع السابق، ص 8.

للعامل المتعاملين والمتلقين للخدمات البنكية أو بالنسبة للعمال المستخدمين على مستوى المؤسسات المالية ذاتها، وستتعرف على كل ذلك فيما يلي:

أولا- تأثير الصيرفة الإلكترونية على أداء المؤسسات المالية

إن تأثير استخدام الصيرفة الإلكترونية على مستوى المؤسسات المالية قد يكون له تأثير سلبي كما قد يكون له تأثير إيجابي على أداء وجودة الخدمات المقدمة من طرف هذه المؤسسات.

1- التأثير الإيجابي للصيرفة الإلكترونية على المؤسسات المالية

- توفير تكلفة إنشاء فروع للبنك في المناطق النائية، وذلك نظرا لما تكلفه هذه العملية من تكاليف باهظة تشمل المباني والأجهزة وتوفير العنصر البشري المؤهل¹.

- تقوية القدرة التنافسية في سوق الصيرفة العالمية².

- تقليص التكاليف المتعلقة بأداء الخدمة التي تؤديها الهيئة المصرفية، بحيث يقدر العاملون في مجال القطاع المصرفي بأن تكلفة تقديم الخدمة من خلال القنوات التقليدية قد تكلف ما لا يقل عن ستة (6) أضعاف في حال تقديمها عن طريق القنوات الإلكترونية³.

- تكريس الصيرفة الإلكترونية يعتبر وسيلة تعريفية بالبنك وخدماته المتاحة⁴.

2- التأثير السلبي للصيرفة الإلكترونية على المؤسسات المالية

- إن احتمال تعرض قنوات الصيرفة الإلكترونية للقرصنة الإلكترونية هو ما يسبب نقص الثقة في استخدامها بسبب عدم توفر عنصر الضمان، وتفضيل التعامل مع الهيئات البنكية المختصة بصفة مباشرة⁵.

¹ أوصغير لويضة، خدمات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية – دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري- مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد السابع، سبتمبر 2018، ص 372.

² بن موسى اعمر، علماوي أحمد، التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الإلكترونية في البنوك العمومية دراسة تجربة الإمارات المتحدة- مجلة البحوث الاقتصادية والمالية- المجلد السابع، العدد الثاني، ديسمبر 2020، ص 182.

³ رشيد بوعافية، المرجع السابق، ص 70.

⁴ أوصغير لويضة، المرجع السابق، ص 372.

- قرصنة النظام المصرفي من المواقع المصرفية¹.

ثانيا- تأثير الصيرفة الإلكترونية على الطبقة العاملة

إنّ رقمنة أي مؤسسة مالية وإدخال آليات إلكترونية ضمن منظومتها الإتصالية مع الغير دون شك سيكون له تأثير على العمال سواء باعتبارهم متعاملين ومستفيدين من الخدمات التي تقدمها المؤسسة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية باعتبارهم عمال مستخدمين ضمن الطاقم البشري للمؤسسة الذي يضمن تأدية الخدمة، لذلك فإننا سنقوم بتشخيص مواطن تأثير الصيرفة الإلكترونية على فئة العمال المتعاملة مع المؤسسة المالية، وكذلك تأثيرها على العمال والمستخدمين القائمين على سير المرفق البنكي .

1- تأثير الصيرفة الإلكترونية على فئة العمال المتعاملين مع المؤسسات البنكية

نتطرق إلى تأثير الصيرفة الإلكترونية على فئة العمال سواء بصفتهم مستخدمين أي الذين يزاولون مهامهم في المؤسسات البنكية أو بصفتهم متعاملين مع هذه المؤسسات .

1-1 التأثير الإيجابي للصيرفة الإلكترونية على فئة العمال المتعاملين مع المؤسسات البنكية

- تتجنب الصيرفة الإلكترونية كل مظاهر البيروقراطية، بحيث إنها تقوم على التعاقد دون الحاجة للمستندات الورقية²، وهو ما يساهم في تحقيق نوع من الأريحية والرضا لدى طبقة العمال المتعاملين مع المؤسسات البنكية التي تعمل بنظام الصيرفة الإلكترونية .
- اختصار الوقت وتوفير الجهد وإمكانية الإتصال بالهيئات البنكية في أوقات متعددة³.
- إمكانية القيام بعدة عمليات ضرورية بالنسبة للعمال المتعاملين مع البنوك، كعملية الإطلاع على الرصيد وتسديد مستحقات الفواتير⁴.
- حصول العامل المتعامل مع البنك الذي يعتمد على الصيرفة الإلكترونية من كل البيانات المالية التي يحتاجها دون تحمل عناء التنقل إليه⁵.

⁵ أديب قاسم، المرجع السابق، ص 357.

¹ بركان أمينة، المرجع السابق، ص 343.

² بوعافية رشيد، زويتة محمد صالح، المرجع السابق، ص 148.

³ أديب قاسم شندي، المرجع السابق، ص 15.

⁴ نبيلة قرزیز، محمد زيدان، أحمد القطان، دور التحول الرقمي في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للبنوك العمومية – حالة البنك الوطني الجزائري BNA – مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 29، 2022، ص 384 .

2-1 التأثير السلبي للصيرفة الإلكترونية على فئة العمال المتعاملين مع المؤسسات البنكية

- ظهور عدّة جرائم مستجدة تتعلق بالصيرفة الإلكترونية ويمكن أن تمس بفئة العمال المتعاملين مع المؤسسات البنكية، وأهم هذه الجرائم سرقة الهوية الإلكترونية، تزوير بطاقات الإئتمان¹.
- قلة استيعاب تكنولوجيا الصيرفة الإلكترونية من طرف العمال المتعاملين مع المؤسسات البنكية، وذلك يعود لعدّة أسباب من بينها الإعتماد الحديث على الصيرفة الإلكترونية وتفضيل التعامل التقليدي المباشر مع المؤسسة البنكية.
- عدم قيام المؤسسات البنكية بكل الإجراءات التعريفية بمزايا الصيرفة الإلكترونية والتي من شأنها تشجيع الإقبال عليها والتعريف بمزاياها، وهو ما ينجر عنه عزوف العمال المتعاملين مع المؤسسات البنكية عن استخدام الصيرفة الإلكترونية.

2-2 تأثير الصيرفة الإلكترونية على فئة العمال المستخدمين لدى المؤسسات البنكية

- إن الصيرفة الإلكترونية تساهم في إحداث أثر مزدوج على العمال والمستخدمين لدى المؤسسات المالية والبنكية، بحيث يحتمل أن يكون هذا الأثر إيجابيا أو سلبيا.
- 1-2 التأثير الإيجابي للصيرفة الإلكترونية على فئة العمال المستخدمين لدى المؤسسات البنكية
 - إن وجود حرص من طرف القائمين على المؤسسات البنكية على تكوين العمال في هذه المؤسسات سيؤدي إلى استفادة هؤلاء من تكوينات تنظم في مجال الصيرفة الإلكترونية تساهم في اندماجهم ضمن المستجدات التكنولوجية الحديثة في مجال الصيرفة وكذا إغناء معارفهم بهذا النوع المستجد من الخدمات².
 - من بين الفرضيات التي أجريت بشأنها دراسة ميدانية أن استخدام الصيرفة الإلكترونية والرقمنة عموما في مجال المؤسسة البنكية يعود بالنفع على أداء العامل في هذه المؤسسة، وذلك من حيث التكيّف الرقمي

⁵ بن موسى امر، علماوي أحمد، المرجع السابق، ص 182.

¹ بركان أمينة، المرجع السابق، ص 343.

² نبيلة قرزيز، محمد زيدان، أحمد القطان، المرجع السابق، ص 390.

وسرعة الإستجابة من طرف عيّنة العمال التي أجريت عليها الدراسة، وكذلك من حيث الجهد المبذول من طرفهم والوقت المستغرق لإنجاز الخدمة¹.

2-2 التأثير السلبي للصيرفة الإلكترونية على فئة العمال المستخدمين لدى المؤسسات البنكية

- عدم كفاءة موظفي المصارف الذي يتطلب التأهيل لغرض الإستخدام الأمثل للتكنولوجيا مما يؤثر على فعالية الأداء المتعلق بالعمليات المصرفية²، خاصة في ظل عدم قيام إدارة المؤسسة المالية بالإجراءات اللازمة لتكوين عمال البنك، مما يؤدي إلى صعوبة تكيفهم مع هذه التكنولوجيا المستجدة وبالتالي تلقي صعوبات في أداء مهامهم.

- من الفرضيات المطروحة هو عدم قدرة الصيرفة الإلكترونية على إحداث فارق إيجابي على أداء العمال في المؤسسة البنكية بل وقد تعطل أداء العمال، وذلك بفعل عدة عوامل من أهمها حالات العطل التي يمكن أن تسجل على البرمجيات والوسائل الإلكترونية المعتمد عليها في الصيرفة الإلكترونية مما يتسبب في عرقلة العامل عن مواصلة عمله³.

المبحث الثالث: التأسيس التشريعي للصيرفة الإلكترونية في الجزائر وواقعهما على مستوى المؤسسات المالية

تلعب النصوص القانونية دورا لا يستهان به في نجاح أي مبادرة تعتزم الجهات المختصة اتخاذها ضمن سياستها العامة، ذلك كون أن النصوص القانونية تطلق يد مختلف الجهات على اختلافها والتي تضطلع بالتنفيذ بأخذ كل المبادرات الكفيلة بتحقيق أهداف النص التشريعي، وفي مقام دراستنا فإن المؤسسات المالية لكي تحقق وتجسد الصيرفة الإلكترونية على مستوى شبائيكها وهيكلها فلا بد من وجود البنية التحتية التي تؤسس لذلك ألا وهي النصوص القانونية، فكيف كرّس التشريع الجزائري الصيرفة الإلكترونية؟

¹ سناء راهب، حليلة شابي، أثر التحول الرقمي على الأداء الوظيفي للعاملين في البنوك التجارية الجزائرية – دراسة حالة البنوك التجارية لولاية الطارف- مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 13، العدد 01، سنة 2023، ص706.

² بركان أمينة، نفس المرجع، ص 344.

³ سناء راهب، حليلة شابي، المرجع السابق، ص 706.

وطالما أن مؤسسات الدولة تكون ملزمة بالإستجابة لمضمون النصوص القانونية فكيف استجابت المؤسسات المالية في الجزائر لمضمون النصوص القانونية ذات الصلة بالصيرفة الإلكترونية ؟ وماهي أهم المعوقات والنقائص التي ظهرت أثناء التطبيق الفعلي للصيرفة الإلكترونية ؟

المطلب الأول: التأسيس التشريعي للصيرفة الإلكترونية في الجزائر

نصّ المشرع الجزائري لأول مرة على وسائل الدفع الإلكترونية سنة 2003 بموجب الأمر 11-03 المتضمن قانون النقد والقرض¹، وذلك بأسلوب ضمني يظهر في نص المادة 69 من الأمر السالف الذكر والتي جاءت لتعرّف وسائل الدفع حيث ورد نصها كما يلي: " تعتبر وسائل دفع كل الأدوات التي تمكّن كلّ شخص من تحويل أموال مهما يكون السند أو الأسلوب التقني المستعمل."²، فهذه العبارة الأخيرة يظهر من خلالها اعتراف وتكريس المشرع الجزائري للصيرفة الإلكترونية واعتماد وسائل الدفع الإلكتروني.

وواصل المشرع الجزائري اعترافه بوسائل الدفع الإلكترونية، وذلك من خلال القانون 02-05 المتضمن تعديل القانون التجاري³، حيث تضمّن هذا التعديل إدراج المادة 414 المتعلقة بالسفّجة، والتي ورد في فقرتها الأخيرة النص الآتي: "... يمكن أن يتم هذا التقديم أيضا بأيّة وسيلة تبادل إلكترونية محددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما."⁴، فيظهر من خلال هذه الفقرة تكريس المشرع الجزائري للصيرفة الإلكترونية في المجال التجاري بالنسبة للشخص المقدم للسفّجة.

ونفس الفقرة المشار إليها أعلاه الوارد ذكرها في نص المادة 414 أعاد المشرع صياغتها وتكرارها في نص المادة 502 من القانون 02-05 والمتعلقة بتقديم الشيك⁵.

¹ الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض. ج.ر.ع. 52، تمت الموافقة عليه بموجب القانون رقم 15-03 المؤرخ في 25 أكتوبر 2003، ج.ر.ع. 64.

² المادة 69 من الأمر 11-03.

³ قانون 02-05 المؤرخ في 6 فيفري 2005 يعدّل ويتمم الأمر 59-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري، ج.ر.ع. 11.

⁴ المادة 414 فقرة 3 من القانون 02-05.

⁵ ينظر المادة 502 فقرة 2 من القانون 02-05.

كذلك حرص القانون 02-05 على تكريس الصيرفة الإلكترونية وذلك من خلال إيراد تعريف بطاقة الدفع، حيث تم تعريفها بأنها كل بطاقة صادرة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبها بسحب أو تحويل أموال¹، فنلاحظ من خلال هذا التعريف أنه لم يتضمن التحويلات المالية للأموال ضمن مفهوم بطاقة الدفع، وهو ما يدلّ على أنه إلى غاية تاريخ سن القانون 02-05 كان هناك نوع من القصور التشريعي في تعميم استعمال الصيرفة الإلكترونية لتغطي كل العمليات التي من الممكن أن تتم أمام المصارف بطريقة تقليدية.

ودائما في إطار سعي المشرع لتوسيع استعمال الصيرفة الإلكترونية، فقد أوجب قانون المالية لسنة 2018 كل متعامل اقتصادي، بمفهوم القانون 02-04 المؤرخ في 23 جوان 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية المعدل والمتمم، يقدم سلعاً و/ أو خدمات، أن يضع تحت تصرفهم وسائل الدفع الإلكتروني تمكنهم من دفع ثمن مشترياتهم باستعمال بطاقات الدفع الإلكتروني بناءً على طلبهم². أما عن قانون التجارة الإلكترونية رقم 05-18³ فقد تضمنت بعض مواد تعريف بوسيلة الدفع الإلكتروني، كما أشارت إلى بعض حالات استعمال الدفع الإلكتروني ومسألة الرقابة عليها، فنجد المادة السادسة في فقرتها الخامسة قد عرّفت وسيلة الدفع الإلكتروني بأنها كل وسيلة مرخّص بها طبقاً للتشريع المعمول به، وهي تستعمل للدفع سواء عن قرب أو عن بعد شريطة أن يتم بموجب آلية إلكترونية⁴. كما تضمن القانون 05-18 تنظيم الدفع في المعاملات الإلكترونية، حيث نصّ على أن الدفع في المعاملات التجارية الإلكترونية يكون إما عن بعد أو عند تسليم المنتج، و أن يتم هذا الدفع عبر المنصات المخصصة له والتي تكون منشأة ومستغلة من طرف البنوك المعتمدة من قبل بنك الجزائر و بريد الجزائر⁵. ودائما في سياق السعي نحو تعميم الدفع الإلكتروني، جاءت المادة 111 من قانون المالية لسنة 2020 لتعدّل المادة 111 من القانون رقم 11-17 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، حيث تم التوسيع في وسائل

¹ ينظر المادة 543 مكرّر 23 فقرة 2 من القانون 02-05 .

² ينظر المادة 111 من القانون 11-17 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج ر ع. 76 .

³ قانون رقم 05-18 المؤرخ في 10 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج ر ع 28 .

⁴ ينظر المادة 6 فقرة 5 من القانون رقم 05-18 .

⁵ المادة 27 من القانون 05-18 .

الدفع الإلكتروني التي يجب على المتعاملين الاقتصاديين والبنوك توفير كل الشروط التقنية اللازمة لإتاحة استعمالها، وبالعودة إلى نص المادة 111 من قانون المالية لسنة 2018 نجدها قد حصرت وسائل الدفع الإلكترونية في بطاقات الدفع الإلكتروني، إلا أن المادة 111 من قانون المالية لسنة 2020 قد أسقطت هذا الحصر لتنص على إلزام المتعاملين الاقتصاديين باستعمال وسائل الدفع الإلكتروني¹، وبذلك أصبح المتعاملين الإقتصاديين يملكون الخيار في اختيار أي نوع من وسائل الدفع الإلكتروني التي يريدونها.

المطلب الثاني: واقع الصيرفة الإلكترونية في المؤسسات المالية في الجزائر وتتشخيص أهم معوقاتها
إن واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر يوجي بأنها لم تصل إلى النموذج الموجود في الدول المتقدمة وهو ما سنتعرف عليه في المطلب الأول، وباستقراء الواقع الجزائري في مجال الصيرفة الإلكترونية يلاحظ أن عدّة معوقات تقف حائلا أمام تطوره وهو ما سنشير إليه في المطلب الثاني .

أولاً: واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

شهدت الصيرفة الإلكترونية تجسيدا على مستوى مؤسسة بريد الجزائر وكذلك على مستوى المؤسسات البنكية .

1- بطاقات بريد الجزائر

بالنسبة لبطاقات بريد الجزائر فقد شهدت تطورا منذ أن تم اعتمادها ويمكن تقسيمها إلى قسمين :
أ. بطاقة السحب: تم اعتمادها سنة 2005 لغرض إستعمالها من طرف الزبناء وهي تمكنهم من إجراء عمليات السحب من الصراف الآلي للأوراق النقدية حيث تمكن حاملها من سحب قيمة لا تفوق 20.000 دج يوميا².

ب. البطاقة الذهبية: وهي أكثر تطورا مقارنة ببطاقة السحب وتتطابق أكثر مع المواصفات الدولية من حيث الأمان، تمكن هذه البطاقة حاملها من إجراء مختلف العمليات المتعلقة بالخدمات البنكية و التحويلات المالية الإلكترونية والاطلاع على الرصيد ومتابعته بواسطة الهاتف النقال و تلقي الرسائل

¹ ينظر المادة 111 من القانون 11-17 والمادة 111 من القانون رقم 14-19 المؤرخ فيه 11 ديسمبر 2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

² سهيلة بن دريس، محمد حمو، واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية وأفاق تطويرها، مجلة الريادة للاقتصاديات الأعمال، المجلد 6، العدد 2، جانفي 2020، ص402 .

النصية بعد كل عملية منجزة على الحساب، بالإضافة إلى استخدام تطبيق بريدي موب الذي يسمح بالاطلاع على مختلف العمليات على الحساب البريدي، و كذلك بموجب هذا التطبيق يمكنه القيام بالتحويلات المالية دون التنقل لمركز البريد¹ وكذا تسديد عدّة فواتير متعلقة بالجهات التي تقدم الخدمات كمؤسسة الجزائرية للمياه و مؤسسة الجزائرية للاتصالات...إلخ.

2- البطاقات البنكية

نظرا لما تحقّقه الصيرفة الإلكترونية من مزايا خاصة ما يتعلق بتسهيل التعاملات النقدية فيما بين المصارف وكذا تحسين الخدمات المصرفية وزيادة تداول النقود وتعميم وضع الموزعات الآلية، فقد تم إنشاء شركة ذات أسهم وهي شركة مشتركة فيما بين ثمانية مصارف وطنية تابعة للقطاع العام وهي بنك الجزائر الوطني، بنم الفلاحة والتنمية الريفية، بن التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، بنك البركة الجزائري، الصندوق الوطني للإدخار والتوفير، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، حيث تم إنشاء هذه الشركة سنة 1995 لتضطلع بصناعة البطاقات المصرفية المخصصة للسحب وفق المواصفات المعمول بها دوليا².

وفي الوقت الراهن فإن البنوك الجزائرية تعتمد على نوعية من البطاقات البنكية أولها هي البطاقة الكلاسيكية ذات اللون الأزرق وهي تمنح للعملاء الذين لا يتجاوز دخلهم حدّا معيناً وهذا الدخل لا يمكن تحديده لأنه متغير من بنك لآخر، أما ثنائها فهي البطاقة الذهبية وهي التي تمنح لفئة من عملاء البنوك الذين يتجاوز دخلهم حدّا معيناً باعتباره إمتياز يمنحه البنك لهذا العميل³.

وبخصوص الخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر فإنّ هناك عدّة خدمات تقدم حاليا في المصارف الجزائرية وهي متاحة 24/24 و 7/7 أيام، ومن بينها طلب دفتر الشيكات وطلب كشف للعمليات المصرفية وسعر الصرف للعملات والإطّلاع على سير العمليات وشحن بطاقات الهاتف النقال والإطّلاع على سير العمليات وعرض المعاملات الخاصة بالعميل لمدة شهر كامل⁴.

¹ سهيلة بن دريس، المرجع السابق، ص 402.

² مزريق عاشور، معموري صورية، المرجع السابق، ص 8.

³ سهيلة بن دريس، محمد حمو، المرجع السابق، ص 402.

⁴ بركان أمينة، المرجع السابق، ص 494.

كما أن هناك قنوات اتصال يوفرها الجهاز المصرفي وهي تتم إما عن طريق الهاتف وذلك بمعرفة الرصيد من خلال خدمة الهاتف، وإما تتم عن طريق الإنترنت حيث يمكن معرفة الحسابات الخاصة للعميل على الإنترنت وهي متوفرة 24/24 و 7/7، وإما عن طريق أجهزة الصرف الآلي الذي يمكن استخدامه باتباع عدة خطوات¹.

ثانيا: معوقات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

رغم ما تمت الإشارة إليه بخصوص تكريس الصيرفة الإلكترونية في الجزائر إلا أن ذلك يبقى ضئيلا مقارنة بدول أخرى من نفس التصنيف، ولعل أهم المعوقات التي تقف أمام التقدم في مجال تكريس الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية هو عدم إقبال العملاء عليها وضعف استعمالها من طرفهم وذلك نتيجة قلة الوعي بالإيجابيات التي تنجر عن استعمالها، وإلى جانب ذلك فإن عدم مواكبة القائمين على البنوك الجزائرية للمستجدات الحاصلة عالميا فيما يخص الصيرفة الإلكترونية قد وقف عائقا أمام التكريس الحقيقي للصيرفة الإلكترونية².

- مشكل ثقة العملاء في مختلف الوسائل الحديثة ذات الصلة بالإعلام الآلي و الإتصال المستعملة في الصيرفة الإلكترونية³.

- غموض الإطار التشريعي المنظم للتجارة الإلكترونية في الجزائر⁴، خاصة ما تعلق بحماية الملكية الفكرية و المعطيات الشخصية و كذا التصديق على التوقيع الإلكتروني بالإضافة إلى إجراءات وقواعد العمل في المجال الإلكتروني⁵.

¹ بركان أمينة، نفس المرجع، ص 495.

² صليحة عماري مطبوعة بيداغوجية في مقياس النظام المصرفي الجزائري، موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة 2020-2021، ص 76.

³ عائشة بوتلجة، المرجع السابق، ص 99.

⁴ عبد الغني ربوح، نورالدين غردة، المرجع السابق، ص 13.

⁵ مزريق عاشور، معموري صورية، المرجع السابق، ص 14.

- البطئ في عملية تكييف الموارد البشرية في المصارف الجزائرية لكي تتماشى و متطلبات الصيرفة الإلكترونية¹.
- إنعدام الإحترافية و عدم مواكبة المصارف الدولية من حيث التسيير حيث تسير وفق قواعد غير تجارية، كما أن القرارات الصادرة عن المصارف خاصة منها العمومية تتدخل فيها جهات إدارية أخرى و ذلك نتيجة عدم منحها الإستقلالية الفعلية².
- إعتبار المصارف الموجودة في الجزائر مجرد شبائك للدفع أكثر منها آليات للدفع بعجلة الإستثمار³.

خاتمة

- في ختام هذه الدراسة يمكن القول أن الصيرفة الإلكترونية في الجزائر لا تزال فنية مقارنة بنظيراتها في دول من نفس المستوى التقدمي، ولعل السبب وراء ذلك هي المعوقات التي سبق وأن أشرنا إليها في متن الدراسة، ولغرض النهوض بهذا النوع من الخدمات البنكية نقترح ما يلي:
- القيام بمبادرات من الجهة المختصة تتضمن التعريف ونشر الوعي بإيجابيات الصيرفة الإلكترونية.
 - مواكبة آخر التطورات الدولية الحاصلة في مجال الصيرفة الإلكترونية عن طريق إجراء التكوين للموظفين وتجديد المعارف .
 - التقليل أو الإلغاء من الرسوم المترتبة عن العمليات التي تجري عن طريق الصيرفة الإلكترونية لغرض تشجيع الإقبال عليها .
 - خلق آليات تتعلق بتقديم امتيازات تمنح نقاط نظير استعمال أي عملية مصرفية إلكترونية .
 - العمل على سن نصوص تشريعية واضحة تتعلق بالصيرفة الإلكترونية ونشرها والتعريف بها لدى كل أطراف المجتمع .
 - العمل على وضع نصوص تشريعية تعنى بتشجيع الإستثمار في مجال الصيرفة الإلكترونية.
 - العمل على وضع آليات تستهدف تعميم استعمال الصيرفة الإلكترونية من طرف الأشخاص المعنوية ذات الصبغة التجارية .

¹ مزريق عاشور، معموري صورية، نفس المرجع ، 14 .

² رشيد بوعافية، المرجع السابق، ص 161 .

³ رشيد بوعافية، المرجع السابق، ص 161 .

- إجراء تكوينات مجانية ووضع موظفين مختصين تحت تصرف العملاء لتمكينهم من الإستعمال الأمثل لوسائل التكنولوجيا المستعملة في مجال الصيرفة الإلكترونية بما يكفي لتعزيز ثقتهم فيها ووعيمهم بطريقة استعمالها .
- الإنتقال بالمصارف الدولية من كونها مجرد شبابيك للدفع إلى اعتبارها مؤسسات لترقية الاستثمار والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني .
- منح الإستقلالية التامة للمصارف خاصة منها العمومية مما سيثججها في اتخاذ القرار الجريئة ذات الصلة بالرقى بالصيرفة الإلكترونية .
- العمل على ترقية القدرة التنافسية للصيرفة الإلكترونية المكرسة في البنوك الجزائرية في سوق الصيرفة العالمية وذلك عن طريق عوامة استعمالها خارج الحدود الوطنية بواسطة التكنولوجيات الحديثة .
- العمل على اتخاذ كل التدابير التقنية التي تضمن عدم قرصنة حسابات المتعاملين بواسطة الصيرفة الإلكترونية، واتخاذ كل المبادرات التي من شأنها التعريف بهذه التدابير لدى المتعاملين مع المؤسسات البنكية سواء من فئة العمال أو غيرهم .
- تقديم ضمانات للمتعاملين مع البنوك بواسطة الصيرفة الإلكترونية تكفل لهم استرداد أموالهم وحقوقهم المالية، لاسيما ما تعلق بالتأسيس أمام الجهات القضائية بالتكفل بالدفاع عنهم وتقديم تسهيلات لهم في حال قرصنة حساباتهم .
- إتاحة الفرصة للعمال المتعاملين بواسطة الصيرفة الإلكترونية الفرصة لمخاطبة المؤسسات البنكية إلكترونيا بواسطة كل وسائل التواصل المتاحة، وتمكينهم من تقديم أي وثائق أو ملفات إلكترونية دون التنقل لمقر الهيئة البنكية .
- العمل على تكريس مجانية كل العمليات التي يتم القيام بها بواسطة الصيرفة الإلكترونية، ووضع مزايا تكون بمثابة محفز للقيام بهذه العمليات بواسطتها .
- إبرام اتفاقيات يكون أطرافها المؤسسات المالية من جهة و المؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى، حيث تسمح هذه الإتفاقيات للمؤسسة البنكية بفتح مكتب على مستوى هذه المؤسسات الاقتصادية أو على الأقل إجراء لقاءات دورية داخل مقراتها، وذلك لتشجيع العمال على استخدام الصيرفة الإلكترونية والتعريف بها والإستماع لانشغالات العمال فيما يتعلق بهذا النوع من الخدمة .

قائمة المراجع

1- مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه

- بركان أمينة، الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2013-2014 .
- رشيد بوعافية، الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري -الأفاق والتحديات-، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2004-2005 .

2- المقالات العلمية

- أديب قاسم شندي، الصيرفة الإلكترونية أنماطها وخيارات القبول والرفض، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 27 سنة 2011 .
- أوصغير لويذة، خدمات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية – دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري- مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد السابع، سبتمبر 2018 .
- بن موسى اعمر، علماوي أحمد، التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الإلكترونية في البنوك العمومية دراسة تجربة الإمارات المتحدة- مجلة البحوث الاقتصادية والمالية- المجلد السابع، العدد الثاني، ديسمبر 2020 .
- بوعافية رشيد، زويتة محمد صالح، الصيرفة الإلكترونية -الواقع والتحديات- مجلة الإقتصاد الجديد، العدد3، ماي 2011 .
- سناء راهب، حليلة شابي، أثر التحول الرقمي على الأداء الوظيفي للعاملين في البنوك التجارية الجزائرية – دراسة حالة البنوك التجارية لولاية الطارف- مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 13، العدد 01، سنة 2023 .
- سهيلة بن دريس، محمد حمو، واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية وأفاق تطويرها، مجلة الريادة للاقتصاديات الأعمال، المجلد 6، العدد 2، جانفي 2020.

- نبيلة قرزیز، محمد زیدان، أحمد القطان، دور التحول الرقمي في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للبنوك العمومية - حالة البنك الوطني الجزائري BNA - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 29، 2022 .

- علي محبوب، علي سنوسي، واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية مصرف السلام الجزائر أنموذجا، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 2، سنة 2020 .

3- المدخلات الوطنية والدولية

- عبد الغني ربوح، نور الدين غردة، تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية -الواقع والآفاق- مداخلة ملقاة بمناسبة المؤتمر الدولي العلمي الموسوم بإصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علم التسيير .

- مزريق عاشور، معموري صورية، عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية في الجزائر، مداخلة ملقاة بمناسبة الملتقى الوطني، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف .

4- المطبوعات الجامعية

- صليحة عماري، مطبوعة بيداغوجية في مقياس النظام المصرفي الجزائري، موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة 2020-2021 .

- عائشة بوثلجة، مطبوعة بيداغوجية بعنوان الصيرفة الإلكترونية، موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف

5- النصوص القانونية

- الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض. ج.ر.ع. 52، تمت الموافقة عليه بموجب القانون رقم 03-15 المؤرخ في 25 أكتوبر 2003، ج.ر.ع. 64.

- القانون 05-02 المؤرخ في 6 فيفري 2005 يعدل ويتمم الأمر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري، ج.ر.ع. 11.

- القانون 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج ر ع 76 .

- القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج ر ع 28 .

- القانون 11-17 والمادة 111 من القانون رقم 14-19 المؤرخ فيه 11 ديسمبر 2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.